علوم اللّغة العربية في ضوء اللّسانيات الحديثة

د. لبانة مشوّح
جامعة دمشق

إننا في عصر تيسرت فيه أدوات البحث واغتنت، فحري بنا أن نتقصى معارف الماضي، وأن نتحلى بالحكمة للمضي على درب السلف الصالح، فلا نكتفي بمجد غابر، ولا نهنأ بجَنى غيرنا، ولا نركنَ لما قبلَ، ولا نغلقُ عقولنا عن كل جديد نافع كي نحرِّسَ اللّغة بإغنائها، دون الخروج بحالٍ عن روح هذا اللّسان، أو الإتيان بما ينبو عن القياس، أو تمُجُّه الأذواق.

وبما أن اللّغة العربية، كسواها من لغات البشر، لا تقتصر على جملة مفردات وألفاظ ومصطلحات، بل هي كلٌ متكامل لا تقوم إلا بعناصرها كافة: أي مكوّنات اللّغة الصوتية والتركيبية والمُعجميةْ والدلالية، وعلة الشيء أي النحو وخصائصُه ومبادئه العامة، فإن جهودَنا يجب ألا تقتصر على إيجاد مقابلات الألفاظ والمصطلحات التي تفرزها الحياة العصرية والعلوم الحديثة، بل لا بد وأن تتعداها إلى استمرار العمل على الكشف عن علّة الأشياء وقوانينها، بما يمنع تصدّع بنى اللّسان العربي القويم ويرأب الصدع بين التنظير والتطبيق. وإن أي جهد يبذل في هذا الاتجاه إنما يخدم اللّسانَ العربي أولاً، والفكرَ العلمي عموماً، ويُعدّ خطوة على طريق الترغيب باللّغة العربية وتيسير تعلمها وتداولها، ويتيح لنا، ضمن أطر نظرية حديثة، الإفادة من وافر ما تقدّم من نتائج علوم اللّغة العربية التي تمخّضت عنها عبقرية فذّة وقدرةٌ على التحليل والتعليل ولا ريب فيها.

وبالتالي، فإن هدفنا من هذه الدراسة ليس بيانُ عظمة اللّغويين العرب وتفوقهم بل محاولةُ إثبات أن التراث مفاهيم أسست عليها النظريات اللّسانية الحديثة وطورتها وبالتالي فإن العودة للتراث اللّغوي العربي تساعد في إيجاد مقابلات عربية لفيض

المصطلحات اللّسانية الأجنبية الوافدة، وهي مشكلة واجهها الباحثون العرب وما زالوا في تلقيهم وتمثلهم لبنية هذا العلم الحديث بكافة فروعه ومستوياته بغية الاستفادة الذكية من مكتسباته النظرية، ومن ثم الانتقال إلى مرحلة الوضع والإبداع فيه.

وسنرى كيف أن الحلقة ليست مفقودة والبون ليس شاسعاً بين التراث اللّغوي العربي والعلوم اللّسانية الحديثة، وبالتالي فإنه من الممكن الاستفادة من النظريات اللّسانية الحديثة في إعادة قراءة تراثنا اللّغوي، للوصول إلى فهم أفضل للغتنا العربية العتيدة والتعمق في قواعدها الناظمة. إذ من غير الممكن تطوير الدراسات اللّغوية باستخدام أدوات قديمة، على أهميتها المنهجية والتاريخية.

إن العودة إلى علوم اللّغة العربية في ضوء النظريات اللّسانية الحديثة إنما هو مناسب لأمرين اثنين: أولهما جني الثمرات المعرفية من دراسة التراث العلمي اللّغوي عند العرب بالتدقيق فيه وفهم مراميه والإحاطة بأبعاده، وفي ذلك فائدة لا ريب فيها للجهود الرامية لإدراك منطق اللّغة العربية وفلسفتها وتسهيل النحو وتيسير اكتسابه على أهله وتعلمه للراغبين بتعلم اللّسان العربي.

وثانيهما دحض زعم من زعموا أن ثمّة هوةً تفصلُ علومَ اللّغة العربية عند القدماء عن اللسانية الحديثة، مدّعين أن النظرياتْ اللّسانية إنما وجدت لألسنٍ أخرى لا رابط بينها وبين العربية، ومناطقَ لغوية لا تمتُّ للمنطق اللّغوي العربي بصلةٍ.

وإنني اليوم إذ أمر، بما يسمح به وقتكم الكريم، مرور الكرام عل بعض المفاهيم اللّغوية التي شاعت عند القدماء، أشير لبعض ما يجمعها أو يقربّها من مفاهيم حديثة أطلقتها اللّسانيات منذ نشوئها كعلم قائم بذاته.

تتناسب عظمة إنجازات العرب في علوم اللّغة وعظمة اللّغة وعظمة المسؤولية التي ألقيت على عاتقهم في فهم القرآن الكريم والحفاظ عليه من كل تحريف أو تشويه وبالتالي فقد ارتبطت تلك العلوم اللّغوية التي تفجرّت فيضاً مدراراً من المؤلفات في علوم النحو والصرف والبلاغة، وارتبطت ارتباطاً وثيقاً بعلوم الفقه والتفسير التي أفادت منها أيما إفادة، لا بل اعتمدتها واحدة من ركائزها الأساسية. ولقد بنى النحاة واللغويون صرحا عظيما من قواعد العربية نحواً وصرفًا وصوتاً، وبذلوا جهوداً جبارة في التقعيد

والتصنيف والشروح، فاتسقت العلوم اللّغوية وتنوعت إلى حد التضخم والتقعيد والتكرار والإبهام لا بل والتناقض أحيانا حول بعض المسائل. لكن هذا لم يفقِدْها أهميتَها في أعين الدارسين والباحثين اللّسانيين المحدثين الذين لا ينفكونَ يعدّونَها المرجع الأولَ والأهم الذي يعتدُّ به في استقاء الأمثلة اللّغوية واستخراج المعطيات النحوية والصرفية والدلالية، لاستبيان الفصيح من المختل والصحيح من المنحول (اللّحن).

إن غنى العلوم اللّغوية العربية واتساعها وعمقها يجعل من المتعذر علينا في هذه العجالة الإحاطة بها إحاطة تامة أو حتى جزئية. ولا يسعني إلا أن أكون من المقصرين عن إيراد كل ما أفادت منه العلوم اللّسانية الحديثة مباشرة أو بالتراكم المعرفي. ولعل غنى العلوم اللّغوية العربية وسعتها يغفر لي اقتصاري على ذكر بعض المفاهيم النظرية التي أتى بها اللّغويون القدامى ونجدها اليوم في صدارة المبحث اللّساني الحديث، لا تكرارا عقيماً، بل تطويراً وتشذيبًا ومواءمة لطموح علمي ومعرفي أوسع وأشمل طموح لا يقتصر على دراسة لغة بعينها، بل يتجاوزه إلى دراسة آليات عمل الدماغ البشري المرتبطة باللّغة، وصولاً إلى الكشف عن المبادئ العامة التي تحكم عملية الاكتساب اللّغوي وتلك المرتبطة بالكفاءة والأداء اللّغوي لدى المرسل والمتلقي. كل ذلك عبر التعمق في خصوصيات اللّغات وتبيان آليات احترامها للقوانين والمبادئ اللّغوية العامة.

شملت دراسة اللّغويين العرب مستويات اللّغة كافة، الصوتية منها والصرفية والنحوية والدلالية وهي المكونات الأساسية الأربعة للسانيات النظرية. فلقد تناولوا خصائص الأصوات منفردة وتعرضوا لظواهر صوتية بارزة كالقلب والإبدال، وتحدثوا في المستوى الصرفي عن المعنى والمبنى اتفاقاً واختلافاً، وفي المستوى الدلالي تنبهوا إلى الترادف والمشترك اللّفظي والأضداد، ولم يُغفِلوا اللّهجاتِ والتصويب اللّغوي، فكان مفهوم اللّحن في الكلام متطورا لديهم، وهو ما نجده في المنهجية التي يتبعها اللّسانيون التوليديون والتي تأخذها عليهم مدارس أخرى في اللّسانيات.

أما في مجال الدراسات الصوتية، فإن ما أنجزه العلماء العرب بدءاً من القرن السابع الميلادي من تقسيم للأصوات وتصنيفها ووصفها بحسب خصائصها وسماتها

المميزة، وخصوصاً على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي في مقدمة كتاب "العين" وسيبويه في كتابه، وابن جني في خصائصه وفي "سرّ صناعة الإعراب" قد هيأ السبيل لبلورة الصوتيات الحديثة كما صاغها فرديناند دو سوسورFerdinand de Saussure وتروبتسكوي Troubetskoi وبلومفيلد Bloomfield.

ميزت اللّسانيات بين الصوتيات PHONETICS وما يسمى بالفونولوجيا Phonologie وهو ما ترجمه البعض "علم التشكيل الصوتي (أنظر د.تمام حسّن) وآثر البعضُ الآخر تعريبَه، كما هو شأن الكثيرين أمثال د. إبراهيم أنيس (الأصوات اللّغوية، ص 5) ود. كمال بشر (علم اللّغة العام – الأصوات، ص 29، 30)، وسواهم.

وأما مصطلح الصوتيات فيدل على علم دراسة الأصوات التي تجري في الكلام من حيث هي حركاتٌ عضويةً مقترنةً بنغمات صوتية. وأما مصطلح الفونولوجيا فيتناول دراسة الأصوات في تجاورها وارتباطاتها، وسلوكها اللّغوي العربي، فها هو سيبويه ومن بعده ابن جني يوصّفان، وبدقة متناهية ومنهجية علمية لا نجد مثيلا لها إلا في الدراسات الصوتية الحديثة، السمات المميزة للحروف. فنراهما يتناولان خاصية التغوير Palatalization والاستطالة، وهي أخذ عناصر التفخيم، يتراجع فيها اللسان فيقرب من الجدار الخلفي للحلق)، وهو ما يقابل في الصوتيات pharayngelization كما تناولوا مسألة إطباق بعض الحروف، والإطباق يقابل المصطلح اللساني vélarisation. يقول سيبويه في كتابه عن الأصوات المُطبَقة "لولا الإطباق لصارت الصاد سينًا والطاء دالاً والظاء ذالا ولخرجت الضادُ من الكلام" وهو بذلك يسبق علماء الصوتيات في تصنيف الأصوات وفق ما يسمى بنظرية السمات أو الخصائص المميزة، إذ يرى أن الإطباق هو الخاصية التي تميز الصاد عن السين والطاء عن الدال والظاء عن الذال.

ولقد ورد التراث اللّغوي العربي مفهوم "المقابلات" وهو ما يقابل نظرية "القيم الخلافية" valeurs différentielles التي تقوم على تحليل علاقات التقابل في دراسة النظام النحوي عن طريق المقابلة بين العناصر المكونة له، أو تحليل النظام الصرفي عن طريق المقابلات بين الصيغ الصرفية. كما يحدد المعنى المعجمي أو الوظيفي عن طريق

المقابلات، أو ما يترجم حرفياً بـ "القيم الخلافية". وقد أدرك الكوفيون قيمة المقابلة في إيضاح المعنى وسموها "الخلاف". كما استعمل عبد القاهر الجرجاني مصطلح "الفروق" مشيرا إلى موضوع المقابلات بين المعنى والمعنى أو بين المبنى والمبنى (أنظر د. عبد الرحمن بن حسن العارف في المصطلح اللّغوي عند الدكتور تمام حسان ص 140- 141).

وكما كان العلماء العرب سبّاقين إلى الصوتيات، فقد تنبهوا إلى أحكام تبدّل خصائص الأصوات بحسب السياق الصوتي الذي ترد فيه، وكانت لهم بصمتهم في الدراسات المورفولوجية، فها هم قد درسوا الإخفاء والإظهار والقلب والإبدال والإدغام، وكلها لها ما يقابلها اليوم في الدراسات اللّسانية الحديثة.

ولقد تنبه ابن جني إلى الطبيعة الصوتية للغة عموما حين عرّفها بقوله إنها "أصوات يعبِّر بها كلُّ قوم عن أغراضهم" (أنظر الخصائص 33/1). ولقد دل بذلك في آن معاً على الطبيعة الصوتية للغة وعلى وظيفتها الاجتماعية التواصلية والتعبيرية. وهذا يقابل ما ذهب إليه اللّسانيون عندما عرفوا مصطلح langage على أنه "ملكة خاصة بالإنسان للتواصل والتعبير عما يدور بخلده بواسطة الصوت أو الصورة" (أنظر معجم لاروس).

لم يكن النحو لينفصل إذن عند الأقدمين عن الصرف واللّغة، وهو توجّه شكل أحدَ الركائز الأساسية للقواعد التوليدية بمختلف مراحلها، حيثً يقوم تحليل الجملة على دراسة بنيتها الضمنية المكونة من عناصرها المعجمية بسماتها المميزة النحوية والصرفية والدلالية، ثم دراسة القواعد النظمية التي تخضع لها، والتحولات التركيبية والصرفية والمورفولوجية التي تطرأ عليها من تقديم وتأخير وحذف وإضافة وإقلاب وإدغام وإخفاء وإظهار، ونفي واستفهام وتوكيد... وصولا إلى البنية الظاهرة للجملة بكل مكوناتها.

ونجد في اللّسانيات الحديثة عدداً من المصطلحات والمفاهيم التي تشكل محاور أساسية للدرس اللّغوي، منها على سبيل المثال لا الحصر مصطلح "الجملة". فقد ميزت اللّسانيات الحديثة بين مفهومي الجملة la phrase والكلام la parole. أماّ العلماء

العرب القدامى أمثال عبد القاهر الجرجاني في القرن الخامس للهجرة والزمخشري في القرن السادس للهجرة ومن بعدهما ابن يعيش في القرن السابع للهجرة فقد صرّحوا جميعا بالتسوية بين الجملة والكلام، بل إننا لا نعثر على أي أثر لمصطلح "الجملة" في كتاب سيبويه، إلا أننا نجد الكلمة في "مقتضب" المبرِّد الذي عدّ الجملة والكلام مترادفين، شأنه في ذلك شأن ابن سراج (أنظر د. مازن الوعر "جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب في ضوء نظرية النحو العالمي لتشومسكي، ص 9، لبنان 1999) إلا أن من النحاة العرب من ميّز بين مفهومي الجملة والكلام، كرضي الدين الاستراباذي المتوفى سنة 686هـ.وابن هشام الأنصاري في القرن الهجري الثامن. فالكلام عند ابن هشام الأنصاري هو القول المفيد بالقصد –والقول يقابل هنا المصطلح اللّساني énoncé، وأما الجملة فهي كنايّة عن الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، وما كان بمنزلة أحدِهِما (أنظر المرجع نفسه).

من جهة ثانية فإن سيبويه الذي يسمي الجملة "كلاما"، ميّز بوضوح بين الكلام كخطاب يقع في مكان وزمان محددين وله وظيفة إخبارية واضحة والكلام كبنية قابلةٍ للتحليل إلى مكونات ووحدات وعناصر خطابية، لكل منها وظيفةٌ دلالية وإفادية. وهو تماماً النهج الذي يتبعه اللّسانيون اليوم.

ومن المعروف أن النظام اللّغوي عند العرب "أنساق وأنماط" وهي عندهم اتفاقية تواضع عليها الأفراد، وتنتظم فيها الأصوات والكلمات والتراكيب. وفكرة "النسق" هذه نجدها في أساس الدراسات اللّسانية الصوتية والمعجمية والتركيبية. فقد توسّع مفهوم الأنساق ليشمل ما يسمى بالبنى النظمية syntactic structure الدالة على أنماط الجملة، والبنى االدلالية semantic structure وهي مجموع الدلالات في لغة ما والعلاقات الوظيفية القائمة بينها وأنواع البدائل المعنوية فيها. كما أن "الأنساق اللّغوية" يقابلها في الأدبيات اللّسانية الحديثة مصطلح "paradigm" الذي يترجم خطأً بـ "جدول التصريف" والأجدى بنا العودة لمصطلح "الأنساق الصوتية". وأما الأنساق النحوية فمفهوم شاع استخدامه في عدد من المدارس اللسانية، كالبنيوية تحت مصطلح word paradigme الذي يترجم عادة بـ"الجدول الكلمي (أنظر معجم المصطلحات اللّغوية

د. رمزي منير البعلبكي، ص 375) كما اصطلح على تسميتها بـ "الصيغ الصرفية" و"الميزان الصرفي". ثم تطور مفهوم النسق ليشكل جوهر ما يسمى القواعد التوليدية بالركن أو المكون syntagm أو "الوحدة النظمية".

وإن كانت الأنساق عُرفية في نظر العرب فقد جَهَدت النظريات اللّسانية الحديثة في الذهاب إلى أبعد من ذلك بغية تفسير الخصائص اللّغوية. فرأت أن الأنساق وإن كانت تختلف فيما بين اللّغات، إلا أنها تندرج ضمن نظام لغوي عام، وأنها على اختلاف خصائصها الظاهرية تستجيب لقواعد ومبادئ عامة تشترك كل لغات الأرض في الالتزام بها كل على طريقتها، لأنها ببساطة قواعد ذهنية تجعل الدماغ البشري يعمل وفق آلياتها.

وضع اللّغويون العرب الكلمات في أبواب، وهكذا فعلت مدرسة القواعد التوليدية التي لجأت إلى منهج أكثر تجريدية في التبويب والتصنيف هو "علم النَّظْم المَعْلمِي" وهو منهج في علم النظم تقسم فيه الأبواب النحوية بحسب خصائصها وسماتها النظمية. ثم انتقل التبويب إلى مرحلة أكثر تجريدية ليشمل العناصر المعجمية وعناصر وظيفية. فلم يعد يُكتفى بتبويب الاسم والفعل والحرف والنعت والظرف، بل تعدّاها إلى التصنيف إلى وحدات تركيبية وظيفية تختص ببعض السمات النحوية والصرفية والدلالية للعناصر المعجمية، كالوحدة الوظيفية العائدة للزمن، ووحدة صيغة الفعل والنفي والتعدي والابتداء أو التوكيد، إلى ما هنالك من صيغ وظيفية يستكمل الكلام بتمثلها.

كما تناول النحاة العرب بإسهاب موضوع "الإعراب والإبانة"، وميّزوا بين "الوظيفة النحوية" و"حالات الإعراب"، وهذا تحديداً ما تجلى في ما يسمى اليوم بنظرية حالات الإعراب. كما ميّز بعضهم بين الوظيفة النحوية الشكلية والوظيفة الدلالية يقول ابن جني: "يقول النحويون إن الفاعل رفع والمفعول به نصب، وقد ترى الأمر بضد ذلك. ألا ترانا نقول: "ضُربَ زيدٌ فنرفعه وإن كان مفعولاً به. ونقول "إن زيداً قام" فننصبه وإن كان فاعلا. ونقول "عجبتُ من قيامِ زيدٍ" فنجرّه وإن كان فاعلاً؟ وهنا

نجد بذور النظرية الموضوعاتية théorie thématique لعالم اللّسانيات جاكندوف Jackendof.

ومن جهة أخرى نجد عند النحاة العرب ثلاثة أنواع من الإعراب: الإعراب الظاهر كما عند سيبويه، والإعراب المقدر عند الأخفش، والإعراب المعنوي الذي قال به الجرمي. وأما النظريات اللّسانية الأكثر تجريدا وتطورا في النحو والصرف (نظرية حالات الإعراب لتشومسكي case theory، فقد ميّزت بين نوعين من علامات الإعراب: المورفولوجية الظاهرة والمجردة التي يُستدل عليها بمؤشرات نحوية وصرفية تختلف باختلاف اللغات والعناصر اللّغوية وحالات الإعراب.

كما أن العرب القدماء ميزوا "الموضوع" من "المحمول" في الجمل الخبرية و"المسند" من "المسند إليه"، وعلى هذا تأسست قواعد Port Royal التي استوحت منها القواعد التوليدية الكثير، فأتى مفهوم الموضوع والمحمول والعلاقة بينهما جوهرياً في أحدث صيغة لها، ألا وهي نظرية الحد الأدنى.

- نظرية "العامل" في النحو العربي أسس عليها تشومسكي وجعلها محور نظريته التوليدية "العمل والإحالة" التي ضمنها عام 1981 كتاباً يحمل العنوان نفسه نظرية العمل والإحالة On Government & Binding Theory. لكنه ما لبث أن تخلى عنها تدريجيا ليُحِلَّ محلها مبدأ أساسياً في نظريته الأم ألا وهو مبدأ "الرأس" أي العنصر المحوري لأي مكون لغوي معجمياً كان أم وظيفياً.

- إننا كلما تعمّقنا في الدرس النحوي خصوصاً، والنظريات اللّسانية الحديثة عموماً، كلما تيقّنا من عظمة النحاة العرب الأفذاذ، الذين سبقوا تشومسكي بقرون عدة إلى نظرية العمل، ومهّدوا لنظريته العامة المتكاملة في حالات الإعراب وأخيرا وليس آخراً سبقوه إلى النظر إلى النحو على أنه العلة التي تحكم ترابط الأشياء وتماسُكَها في كلٍّ مُحْكَمِ التنظيم. وهاهو الخليل بن أحمد الفراهيدي في القرن العاشر الميلادي، الثالث للهجرة يردّ على من سأله إن كان أخذ العِللَ عن العرب أو اخترعها من نفسه فيقول: "إن العرب نطقت على سجيّتها وطباعِها وعرفتْ مواقع كلامها، وقام في عقولها علّتُه"، وهو بذلك قد سبق بعشرة قرون اللّسانيات الإدراكية

في محاولتها الإجابة على السؤال الكبير الذي تطرحه اليوم، ألا وهو كيف يعملُ الدماغ البشري باللّغة إدراكا وتوليدا.

ومن المفاهيم الأساسية التي نجدها في التراث النحوي العربي مفهوما الحذف والاستتار، وهما مفهومان استعادتهما القواعد التوليدية التحويلية، التي نحت أكثر إلى التجريد في التعامل مع مكونات الجملة، فطوّرت مفهوم الاستتار ووسعته ليغطي ما يسمى بالعنصر الفارغ، ونعني به كلَّ عنصر لغوي له في الجملة محتوى دلالي ووظيفة نحوية وموقع محدد على المشجر التتابعي، لكنه مستتر من الناحية المعجمية مجرّد صوتياً ومورفولوجياً. أي ليس له وجود لفظي. وهي فكرة شبيهة بفكرة الصفر التي نجدها في أنواع أخرى من التحاليل لدى أصحاب ما يسمى بالاتجاه الصفري في الدرس اللّغوي الحديث، ومفاد هذا المنهج أن هناك عناصر لغوية صوتية ونحوية وصرفية قائمة لكنها لا تظهر على صورة مادية، والضمائر المستترة إحداها.

- كما نجد في التراث النحوي العربي مفهومي التقديم والتأخير، وهو يظهر أيضا في نظرية تشومسكي التحويلية التي تعود لسبعينيات القرن الماضي والتي تقوم على أن بعض التراكيب النحوية والصيغ الصرفية تنشأ نتيجة تقديم أو تأخير بعض عناصر الجملة بما يتفق وبعض الشروط والقواعد العامة.

- بل إن النحاة العرب تنبهوا إلى بعض القواعد اللّغوية التي أظهرت الدراسات فيما بعد أنها قواعد عامة تندرج تحتها وتلتزم بها كل اللّغات. فهناك على سبيل المثال لا الحصر قاعدة مفادها أن الضمير لا يعود على متأخرٍ لفظا ومعنى، وهي القاعدة نفسها التي وجدت تعليلاً عند تشومسكي في إطار "نظرية الربط والإحالة" المشار إليها آنفًا Government & Bindig Theory، والترجمة أخذتها عن الدكتور مازن الوعر رحمه اللّه).

ومن جهة أخرى فإن مجرد القول بأن هناك متأخرا "لفظا" ومتأخرا "معنى" إنما هو دليل على أن اللّغويين العرب كانوا أول من استشعر وجود بنيتين للغة: بنية سطحية ظاهرة (هي تجلياتها الصوتية والنحوية والصرفية والدلالية) وأخرى عميقة متضمنة

وهو ما يعرف في الدرس اللّغوي اللّساني الحديث بـ Deep structure و surface structure.

ومن القواعد النحوية المهمة التي استنبطها اللّغويون قاعدة تختص بموقع أسماء الاستفهام في الكلام، فقالوا: "لأسماء الاستفهام حقُّ الصدارة". وبصوغهم لهذه القاعدة التي تبدو في ظاهرها وصفية، وضعوا يدهم، من حيث لا يدرون، على سمة لغوية عامة لا تقتصر على العربية وحدها بل تتعداها إلى سائر لغات الأرض، وهو ما أطلق عليه التوليديون في منهجهم التجريدي الشمولي لعلم النظم المعلمي سمة [+Wh] وشملت كلَ المقيدات من أسماء استفهام وأسماء موصولة وإنْ- و – أنّ وما يقابلها في شتى لغات البشر. ولقد أدرج اللسانيون هذه العناصر اللّغوية ضمن فئة المقيدات أيضاً وأطلقوا عليها اسم complementizier.

وربما فات النحاة القدماء الربط بين ما سبق ومسائل لغوية احتلت في الدرس النحوي التقليدي موقعاً مهماً، منها على سبيل المثال لا الحصر: مسائلُ عدم جواز أن يعملَ ما بعدَ إنّ وما النافية وكم فيما قبلَها. والباحثون اللّسانيون اليوم أحوج ما يكونون للتأمل في هذه الخاصية، ودراستها دراسة عميقة شمولية، وربما ربطِها بموقع صدارة إنَّ وما النافية وكم، وعلاقتِها بما سواها وما يتبعها من مكونات الكلام.

يُعدُّ نهج النحاة العرب في تحليل الظواهر اللّغوية المرتبطة بتعدي الفعل إلى مفعولين أو ثلاثة مفاعيل، يعد، على بساطته التي تقرّبه من البديهيات، مدعاة للإعجاب في ضوء النظريات اللّسانية الحديثة. إذ أتاح للسانيين فهماً أفضل لهذا النوع من التراكيب في لغات أخرى غير ذاتِ صلة واضحةٍ باللّغة العربية، كالفرنسية والإنجليزية. فقد تمكن هؤلاء بفضل هذا التحليل، الذي يقوم على اعتبار مفعول "ظن" الأول بمثابة المبتدأ ومفعوله الثاني في حكم الخبر، وعلى اعتبار المفعول الأول للأفعال المتعدية إلى اثنين أو ثلاثة بهمزة التعدية في حكم الفاعل أقول تمكنوا بفضل هذا التحليل من صياغة ما يسمى بنظرية "الجملة الصغرى" Small Clause التي سمحت بإيجاد تفسير منطقي متكامل لمسائل شديدة التنوع ذات صلة بالخصائص التركيبية

التحويلية والصرفية لتراكيب التعدي الثنائي والثلاثي مما استعصى في الماضي على فهم الدارسين.

عرض أبو الفتح عثمان ابن جني لموضوع في غاية الأهمية يتصل بدراسة المعنى ألا وهو "السياق" وهو ما يطلق عليه المحدثون "سياق الحال". وما لبث علم الدلالة أن طور هذا المفهوم وفصّله ليغدو عند فيرث "سياق الموقف" Context of situation و"السياق الاجتماعي" وهو تحديدا ما سمّاه علماء اللّغة العرب من البلاغيين بـ "المقام" وورد عند ابن خلدون باسم "بساط الحال". وقد سبق ابن جني عالم اللّسانيات فيرث FIRTH واضع النظرية الشهيرة في السياق حين قال بأن المعاني قد لا يُتوصل إليها إلا بالظروف التي أحاطت بها، وهو ما خلص إليه علم الدلالة من أن استنباط المعنى لا يتم إلا باستكمال إدراك مجمل ما يحيط بالكلام (أنظر ابن جني: الخصائص 248/1). فسياق الحال إذن هو مجموعة الظروف التي تحيط بالكلام، ومجمل القرائن التي تسبغ على الكلام خصوصيته وتكسبه دلالة خاصة. وهو ما فصل فيه فيرث حين أشار إلى أن لكل إنسان واقعا اجتماعيا وتكوينا ثقافيا ونفسيا يصبغ شخصية المتكلم والسامع على حد سواء بصبغة خاصة، الأمر الذي ينعكس على السلوك اللّغوي، وهو مادة اللّسانيات الاجتماعية واللّسانيات النفسية.

ومما لا شك فيه، لا بل من طبيعة الأمور ألاّ يخلو الدرس النحوي العربي على عظمته، من بعض مواطن الخلل، فقد اتخذ النحاة العرب الشعرَ أحد أهمِ المصادر لاستقاء قواعد اللّغة وتفريعاتها، بيد أنه من غير الممكن من منظور لساني التقعيد والقياس على الشواهد الشعرية، فالشعر بعيد عن اللّغة العفوية التي هي مادة البحث اللّساني. فضلا عن أنه محكوم بالوزن والقافية مما يجعله يتجاوز أحيانا القواعد النحوية وهو ما يتجلى في قول النحاة إنه شاذ أو ضرورة، وبالتالي فهو من وجهة نظر لسانية لا يصلح مقياساً لاستنباط القوانين اللّغوية.

ما سبق يدفعنا لافتراض أن لسانيي القرن العشرين الذين أسسوا لهذا العلم قد اطلعوا على نتاج هذا الفكر اللّغوي العظيم، فبنوا عليه. وإن لم يكونوا قد فعلوا فهذا إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على أن الفكر الإنساني العلمي يتقاطع ليلتقي عند

الحقيقة، وأن الألسن وإن اختلفت أدواتها وتعددت مناهجها وتباينت أشكالها، فإنها نتاج العقل الذي فطر على توليد الكلام بعدد لا متناه من التراكيب باستخدام عدد محدود من الكلمات، وبناء على قواعدَ ومبادئ عامة هدفُ اللسانيات الحديثة تحديدها والكشف عن آلياتها.

وبعد، فلقد تناولت في هذا البحث شذرات من التراث اللّغوي العربي في ضوء اللّسانيات الحديثة ليس إحياء لهذا التراث العظيم، فهو أثر باق على صرف الدهر بل تأكيدا لقيمته العلمية وتقليصا للهوة التي يرى البعض أنها تفصله عن العلوم اللّسانية الحديثة، وسعيا للعمل على دراسة اللّغة العربية اليوم بأدوات جديدة، ليست في جوهرها غريبة عن لساننا العربي وعن منطقه كما يرى البعض، إما حرصا على لغتنا وإما جهلا بطبيعة وأهداف بعض هذه النظريات اللّسانية الحديثة.